التعليم والنمو الاقتصادي

عبد الله عمر * ، مختاري فيصل** ، مختاري ملوكة*

الإرسال: 11/05/2023
القبول:2 2/06/2023 2
النشر: 28/06/2023

ملخص : *هذا المقال يعالج علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي ويهدف إلى إبراز كيفية تأثير التعليم على مصادر النمو والعلاقة التكاملية بينهما ،ومدى مساهمة التعليم في تكوين الفرد والمجتمع وخلق رأس مال بشري دائم التطور قادر على مسايرة ومواكبة التحولات التقنية والتكنلوجية السريعة من أجل تحقيق النمو الإقتصادي .*

وقد استنتجنا من خلال هذ ا المقال أن التعليم يرفع من إنتاجية العامل مهما كان نوع العملية الإنتاجية شريطة توفر التعليم المناسب والتنسيق الدائم بين الدوائر التعليمية والدوائر الاقتصادية ،و أن معدل دخل الفرد المتعلم أعلى من معدل دخل الفرد غير المتعلم، كما أن معدل النمو الاقتصادي في الدول ذات الأفراد الأكثر تعليما أكبر من معدل النمو الاقتصادي للدول التي أفراد مجتمعها أقل تعليما، كما يعتبر التعليم من خلال أنشطة التكوين والتطوير والبحث العلمي المغذي الرئيسي للاختراعات التكنولوجية ومسايرتها وبالتالي الأثر الإيجابي الكبير على كل الجوانب الاقتصادية بما فيها النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : التعليم ، رأس المال البشري ، النمو الاقتصادي .

تصنيف JEL : I23، I29

Education and economic growth

Abstract:

This article deals with the relationship of education with economic growth and aims to highlight how education affects the sources of growth and the complementary relationship between them, and the extent to which education contributes to the formation of the individual and society and the creation of ever-developing human capital capable of keeping pace with rapid technological and technological transformations in order to achieve economic growth.

* طالب دكتوراه ،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، oumarabdellahi5@gmail.com
** استاذ التعليم العالي، جامعة معسكر ، الجزائر ، faycal.mokhtari@univ-mascara.dz
** استاذ محاضر ب، جامعة معسكر ، الجزائر ، melouka.mokhtari@univ-mascara.dz

We have concluded through this article that education raises the productivity of the worker, regardless of the type of production process, provided that appropriate education is available and permanent coordination between educational and economic departments, and that the income rate of an educated individual is higher than that of an uneducated individual, and that the rate of economic growth in Countries with more educated individuals are greater than the economic growth rate of countries whose community members are less educated. Education, through activities of formation, development and scientific research, is the main feeder for technological inventions and their compatibility, and thus the significant positive impact on all economic aspects, including economic growth.

Keywords : education, human capital, economic growth

JEL Classification : I23 ،I29

1.مقدمة

التعليم هو الأساس المكين والخطوة الصحيحة الأولى لأي تنمية بشرية يراد لها النجاح وهو القنطرة التي عبرت عليها شعوب العالم إلى بر الأمان التنموي ولقد ساهم التعليم في نهوض كبير في دول كانت تعد نامية في منتصف القرن العشرين، بينما اليوم هي من الدول الصناعية المتقدمة، حيث تبرز تجربة كوريا الجنوبية والنمور الآسيوية مثالا حيا في هذا الاتجاه اذ ساهمت التنمية التي ارتكزت على زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، المرافقة لبناء اقتصاد صناعي، في إحداث زيادة متسارعة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد من الدخل وتحولات في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية

أخذ الاهتمام بالتعليم منذ مطلع الستينات منعطفا جديد، فقد اهتم العديد من المتخصصين البارزين في الاقتصاد أمثال " آدم سميث"،" جون ستوارت ميل"، " كارل ماركس "و "ألفريد مارشال... "وغيرهم بهذا المجال، حيث أكدوا على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التعليمية وما تقدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره، فنمو قدرات الفرد واستعداداته من خلال التعليم يؤدي إلى زيادة قدراته الإنتاجية.

كما أسهمت هذه الدراسات في تحليل الوظيفة الاقتصادية للتعليم حتى أصبح اقتصاد التعليم من الموضوعات الرئيسية في مجال الاقتصاد بل وفرعا من العلم قائما بحد ذاته، وذلك من خلال إسهاماته في كافة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها .وأصبحت اليوم تنمية أي بلد ما أكثر من أي وقت مضى مرتبطة بالمستوى العلمي و الثقافي مما يعني ارتباطها بقيمة التعليم.

و انطلاقا من هنا نرى أنه من الضروري إبراز العلاقة الموجودة بين التعليم و النمو الاقتصادي وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: **كيف يؤثر التعليم في النمو الاقتصادي ؟**

وتتفرع عن هذا السؤال أسئلة فرعية أخرى :

إلى أي مدى يساهم التعليم في رفع معدلات النمو الاقتصادي؟ وما هو دوره عملية التنمية ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الأسئلة سنقوم بمعالجة الموضوع من خلال التحليل النظري لأثر التعليم على الاقتصاد عموما والنمو الاقتصادي خصوصا والعلاقة التكاملية بين التعليم وعناصر النمو الاقتصادي والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتعليم على النمو الاقتصادي

الفرضية :

هناك علاقة طردية بين التعليم والنمو الاقتصادي

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تبيان العلاقة النظرية بين التعليم والنمو الاقتصادي و دراسة التعليم على النمو الاقتصادي

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث انطلاقًا من أ ن التطور الحاصل في الدول المتقدمة كان نتيجة الاهتمام بالموارد البشرية و التركيز على تعليم العنصر البشري وتدريبه وزيادة وعيه .

منهج البحث :لتحقيق أهداف البحث ومحاولة الإجابة على إشكالية الموضوع ولإثبات صحة الفرضية المقدمة وتحليلها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وطريقة التحليل، من خلال التطرق لبعض المفاهيم حول التعليم والنمو الاقتصادي.

2. العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي

إن علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول ادم سميث أهمية التعليم في كتابة ثروة الأمم إذ يقول إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ودرا سته هي تكلفه حقيقية لكنها تعد بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق في شخصه وهي ثروة شخصية والتي تعد بدورها جزء من ثروة المجتمع وفي عام 1960 أصبحت اقتصاديات التعليم باب من أبواب علم الاقتصاد بعد الخطاب الذي ألقاه الاقتصادي شولتز في جامعة شيكاغو (الرشدان،، 2000)

وتوالت الدعوات المتلاحقة لتحقيق التنمية المنشودة التي تتطلع لها أغلب البلدان النامية .وقد انقضت أكثر من ستة عقود منذ منتصف القرن العشرين ولازالت الدول النامية بما فيها البلدان العربية لم تستطع تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي بل لازالت لحد الآن بلدان تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها في تكوين الدخل القومي.

ولعل أهم العقبات التي تواجه تلك البلدان هي قدرة التعليم على إنتاج الكوادر البشرية المؤهلة التي يمكنها قيادة عملية التنمية، حيث يتطلب ذلك محاربة العادات و التقاليد التي لا تتلاءم والتحول نحو المجتمعات الصناعية، لذا فمن الضروري إكسابهم مستويات عالية من التعليم والخبرات ومها ا رت وتدريب مستمر لغرض تقبلهم قيم ومها ا رت جديدة تتلاءم والتطور السريع الجاري عالمياً وفي ظل تحولات معرفية سريعة ترافق التطور في المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي بفضلها تحقق استمرارية في تصاعد الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ومن ابرز العوامل التي دفعت الاقتصاديين إلى الاهتمام بالتعليم هي الآتي :

– إد ا رك الدول النامية المتزايد لأهمية التعليم ودوره المتميز في تحقيق التنمية الاقتصادية.

–اتجاه دول العالم نحو زيادة نفقات التعليم في السنوات الأخيرة الأمر الذي دعا الاقتصاديين إلى البحث في مدى الجدوى الاقتصادية لتلك النفقات على المجتمع.

– عجز غالبية البلدان عن مواجهة أعبائها التعليمية أمام تزايد أعداد الطلاب وظهور الحاجة إلى دراسة تكاليف التعليم بهدف الحصول إلى مردود أمثل بنفقات أقل.

– أمام تزايد أعداد الطلبة ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تسد نفقات التعليم ومتطلباته وعن أفضل السبل الممكنة لتوزيع أعباء التعليم المالية بين ميزانية الدولة والهيئات الخاصة وبين السلطة المركزية (الرشدان، 6.، 2009).

لاشك أنه من الصعوبة وضع معايير واحدة في مجال التعليم تصلح كمرجع يمكن تطبيقها على كل الدول النامية فلكل دولة بنيتها الاقتصادية وسياساتها الاجتماعية وقدراتها المالية التي تحدد بشكل كبير احتياجاتها من التخصصات التي تتم عادة إعدادها في مراحل التعليم العالي ، لكن من المسلمات أن كل مجتمع بحاجة إلى أعداد كافية من مختلف التخصصات (جميلة، 1975-2003))

2 . 1. دور التعليم في النمو الاقتصادي

لقد د فعت التساؤلات التي طرحها " شولتز حول الآثار الإنتاجية للتعليم، كل الدراسات الأكثر حداثة إلى تحديد مصادر "النمو الاقتصادي باستخدام جداول المدخلات و المخرجات، حيث اعتمدت في حسابات النمو على فكرة أن استخدام رأس المال الماد ي، وعوامل الإنتاج الأخرى قد وصلت إلى المرحلة التي يتعادل فيها الناتج الحدي الخاص، لكل عنصر مع تكلفته الحدية .أما العنصر المتبقي (وهو ما لا يمكن تحديده من خلال القياس) فيعود إلى القاعدة المعرفية والتعليمية . حيث قدر العائد المالي للتعليم بثلاثة أضعاف العائد من الاستثمارات المالية في المجالات الأخر ى .و هو ما يعني أ ن للتعليم عائد يفوق ما ينفق عليه ، ومن المفترض أن تؤثر القاعدة المعرفية والتعليمية أيضًا في المدخلات المتبقية وفي رأس المال المادي و مدخلات العمل نفسها. (جميلة، 1975-2003))

أدت هذه النتائج إلى سرعة الاستجابة للد عوة التي وجهها" شولتز بأن يعامل التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشر ي، وتحولت النظرة إلى التعليم من مجرد كونه قطاعًا كباقي القطاعات الخدمية تخصص له الاستثمارا ت، تقاس فاعليتها بما تضيفه إلى الناتج المحلي الاجمالي، إلى اعتبار نشاطه ومن ثم ناتجه بمثابة استثمار له مردوده على مستقبل التنمية، و على هذا الأساس فقد أجريت دراسات متعددة لإبراز قيمة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم بمختلف مراحله "ابتدائي، ثانوي، مهني، عالي " مستندة في ذلك على التجربتين السوفيتية و اليابانية، بعدما تبين أن شعوب هذه الدول بدأت تصعد سلم التطور.

فقد أكد Stroumiline (السلام، 1974)بأن أربع سنوات من التعليم الابتدائي يمكن أن تزيد في فاعلية العمل الإنساني بنسبة لا تقل عن % 44 وقد برهن على أن العوامل الأساسية التي تؤثر في إنتاجية العمل هي السن ومدة الخدمة و التعليم، و ينبغي ا لتمييز بين العمل الجسدي و العمل الفكري .و ذلك انطلاقا من دراسة قام بها حيث اختار عينة تتكون من 3600 عاملا يمارسون أعمالا ميكانيكية جسدية في المصانع و در س أثر هذه العوامل في المهارة و الإنتاجية و زيادة الأجور، فتبين له أن درجة المهارة تزيد بتقدم السن حتى 32 سنة ثم تأخذ بالتناقص، وأن مدة الخدمة تترابط مع درجة المهارة بزيادة طردية ، فكلما زادت مدة الخدمة، زادت المهارة ، و أن التعليم يزيد المهارة باطراد أيضا، فكلما ازدادت سنوات التعليم، ازدادت درجة المهارة.

واستنتج Stroumiline في بحثه عن العائد الاقتصادي للتعليم و مقارنته بالإنفاق على التعليم، أن العائد يعادل 37 مرة قيمة الإنفاق، و أن الدولة تحصل على رأس المال المستثمر في التعليم و فوائده خلال السنة الأولى من ممارسة العامل لعمله .و بما أن المدة المتوسطة التي يعملها العامل تعادل 37 سنة، فإن الدولة تربح 35.5 سنة عمل هذا إضافة إلى الفوائد الفردية التي تعود إلى الفرد نفسه، كالزيادة في الأجور و الفوائد الاجتماعية الأخرى للتعليم.

و عند حساب القيمة الاقتصادية للتعليم الثانوي (الصفوف السادس و السابع و الثامن حسب نظام السلم التعليمي في الاتحاد السوفياتي) و هو أكثر تكلفة من التعليم الابتدائي، اتضح أن عائدات هذا المستوى من التعليم أقل من عائدات التعليم الابتدائي، لكنها مرتفعة أيضا .فالدولة تسترد ما أنفقته عليه خلال السنوات السبع الأولى من حياة العامل الإنتاجية و خلال السنوات الثلاثين تأخذ الدولة ربحا سنويا يزيد عن % 14 مما أنفقته على ذلك التعليم .وفتح هذا التطور بابًا لظهور فرع جديد من فروع الاقتصاد التطبيقي هو اقتصاديات التعليم و الذي سبق و أن أشرنا إليه.

واتجهت الدراسات إلى إجراء قياسات لأثر المستويات التعليمية المختلفة على عملية الإنتاج، ساعدت على إيضاح حقيقة مهمة هي أن عائد التعليم لا يقتصر على الفرد بل يعود إلى المجتمع في مجمله، كما أوضحت نواحي التداخل بين البعدين الفردي والمجتمعي وبين القابلية الإنتاجية للفرد والعائد من التنمية .وأخذ الاعتراف بأهمية العنصر البشري في منظومة النمو. إن هذه التطورات دفعت الفكر التنموي إلى إعادة النظر في ترتيب أولويات عناصر الإنتاج وذلك مع بداية الستينات ، حيث منح الأولوية هذه المرة لرأس المال البشر ي .وقد طرأ هذا التبدل بعد أن كشفت العديد من الدراسات الإحصائية التي أجراها" كوزنيتس "أن حوالي % 90 من النمو المتحقق في الدول الصناعية المتقدمة يعود إلى التحسين في قابليات الإنسان المعرفية والإدارية والتنظيمية و المهاراتية .وهذا يعني أن القدرة الإنسانية أصبحت هي الدافع الأول لتسارع التنمية في العقود الثلاثة الأخير ة(السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين) وليس رأس المال المادي كما كان يدعي البعض.

وتبلور" مفهوم رأس المال البشر ي"، الذي يشير إلى أن الاستثمار يتحقق أساسا في البشر من خلال التعليم مولدًا رأس مال جوهريا للأفراد والمجتمعات على حد سوا ء، وذلك على صورة توجهات اجتماعية ومعارف وقدرات ومهارات .كما تبلور مفهوم" تنمية الموارد البشرية" ، الذي قام على أن البشر مورد، كأي مورد آخر .وعنصر من عناصر الإنتاج يتعين أن ينمى ويصان لكي يحقق أقصى إنتاجية ممكنة ، و أهتم هذا المفهوم بجانب الطلب على العمل من قبل المؤسسات الإنتاجية والخدمية (http://www.uluminsania.net/a151.htm).

وحصل البشر على دفعة قوية إضافية بتبني الأمم المتحدة لمفهوم" التنمية البشرية "في بداية عقد التسعينيات الذي يرى في رفاه البشر غاية الجهد الإنساني، وليس مجرد وسيلة من وسائله .حيث أعطي هذا المفهوم الجديد أهمية كبرى لكيفية بناء وتطوير القدرات الإنسانية من خلال توفير التغذية الجيدة وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية المتميزة ليتمكن المجتمع من توظيف هذه القدرات في تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، أي أن هذا المفهوم اهتم بجانب العرض إذًا فالتنمية البشرية وفقا للمفهوم الجديد ليست مجرد تنمية" موارد بشرية "وإنما هي توجه إنساني للتنمية الشاملة.و لهذا أتسع مفهوم التنمية البشرية ليشتمل على أبعاد ثلاث ة :الأول هو تكوين القدرات البشرية، من خلال تحسين الصحة، وتطوير المعرفة والمهارات . و الثاني، استخدام البشر لهذه القدرات في الإنتاج، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية . والثالث هو رفع مستوى الرفاه البشرى المتحقق . وقد ساهمت تلك التطورات في تزايد القناعة لدى صانعي السياسة في معظم الأقطار وفي مقدمتها الأقطار النامية بأن درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي أصبحت تعتمد و بدرجة كبيرة على الاستخدام العقلاني للموارد البشرية وعلى مستوى تشغيلها، حيث أن حجم القوى العاملة وخصائصها له دور أسا سي في تحدي حجم الإنتاج ونوعه، وبالتالي تحديد مستوى التنمية البشرية .

a. قنوات تأثير التعليم على النمو الاقتصادي

ترى نظرية النمو الاقتصادي أن تحقيق النمو الاقتصادي و زيادة معدله يتمان من خلال خلق طاقات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة الموارد الاقتصادية و تحسين كفاءة استخدامها.

وهذا ما يراه أنصار نظرية رأس المال البشري إذ يرون أن التعليم مصدرا للنمو الاقتصادي ويساهم في خلق طاقات إنتاجية جديدة من خلال زيادة عرض القوى العاملة المتعلمة و القيادات الإدارية العليا، و بالإضافة إلى ذلك تحسين نوعية القوى العاملة و زيادة قدرتها الإنتاجية و قدرتها على استخدام و إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية. واستيعاب التطورات التكنولوجية الجديدة مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق النمو الاقتصادي للدولة أو للوحدة الاقتصادية.

فنظرية رأس المال البشري تفترض أن العلاقة بين التوسع في التعليم و النمو الا قتصادي إيجابية و قد حاول أنصار نظري رأس المال البشري ابتداء من شولتز(1962-1972) وماكلوب ولوكاس 1988 وبيكر 1990 ولين 1993 وغيرهم أن يبينوا بعض قنوات تأثير التعليم إيجابيا في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كالتالي (الزعيمي):

التأثير المباشر

إن الفرد الذي يحصل على مزيد من التعليم يحصل على فرص و وظائف أفضل و بالتالي يحصل على عائد اقتصادي أعلى من الذين يحصلون على سنوات تعليم أقل.

عندئذ لو كان اختلاف عوائد التعليم يعني الاختلاف في إنتاجية الفرد، فإن التوسع في التعليم يؤدي إلى زيادة عدد أفراد المجتمع الذين يحصلون على فرص وظيفة أفضل، وهذا يعكس في نفس الوقت زيادة عدد المتعلمين ذوي إنتاجية العمل الأعلى، و أيضا القادرين على التعامل مع عوامل الإنتاج الأخرى و استيعاب التغيير التكنولوجي و المعرفة الجديدة مما يؤد ي في المحصلة النهائية إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد القومي و من ثم يزداد معدل النمو الاقتصادي لهذا المجتمع .

- **تأثير التعليم على المقدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية:**

التعليم لا يقتصر على زيادة الإنتاجية للدولة أو للشركة بزيادة عدد الوحدات المنتجة من السلع و الخدمات مع الزمن فقط بل يؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج و تنظيم و إدارة و استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا أمثل وبكفاءة عالية سيعمل على تحقيق أقصى إنتاج ممكن و بأقل تكاليف ممكنة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة التنافسية لمنتجاتهم في الأسواق الدولية على أساس النوعية و السعر، مما يزيد من مقدرة الدولة على زيادة حجم صادراتها و تحسين ميزان المدفوعات و تحقيق النمو الاقتصادي.

فالتعليم و التدريب الكفء يحقق شروط المنافسة للدولة في الأسواق الدولية من حيث :

- ✓ تحسين القدرة الإنتاجية للقوى العاملة بحيث يجني العامل من جرائه أجور أعلى.
- ✓ تأمين تنافس المنتجات في الأسواق الدولية على أساس النوعية و السعر.

- **التأثيرات الخارجية:**

أضف إلى ذلك أن للتعليم تأثيرات خارجية تساهم بطريقة مباشرة في زيادة الإنتاجية الكلية والنمو الاقتصادي القومي و من هذه التأثيرات:

تأثير التعليم على معدلات الإنجاب و معدل الوفيات سلبيا. :

يعتقد بعض الباحثين من خبراء البنك الدولي أن التعليم إحدى العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تخفيض معدلات الإنجاب، و كلما زاد المخزون التعليمي للسكان " بالأخص النساء " كلما أدى ذلك إلى تخفيض معدلات الإنجاب، و يعزى ذلك إلى أن التعليم يزيد من تكلفة الفرصة البديلة لوقت الأم أي يرفع من سن الزواج نتيجة لزيادة فرصة العمل أمامهن و يزيد

من كفاءة التحكم في الإنجاب مما يؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل منع الحمل فترة راحة من الإنجاب .بالإضافة إلى أنه كلما ارتفع المخزون التعليمي للسكان كلما انخفضت معدلات الوفيات بين الأطفال.

أما العلاقة بين معدلات الإنجاب و معدل النمو الاقتصادي فهي موضع جدل فبعض الاقتصاديين يرونها علاقة سلبية و البعض الآخر يرونها علاقة إيجابية أمثال الاقتصادي محمد عدينات عام (1996) حيث أثبت في دراسته أثر الخصوبة على معدلات المشاركة للمرأة في الأردن أن العلاقة إيجابية بين معدلات الخصوبة (جميلة، 1975-2003))

(الإنجاب) و معدلات النمو الاقتصاد ي، يعزى ذلك إلى أن زيادة أفراد الأسرة يشجع رب الأسرة على زيادة الإنتاج والدخل بالإضافة إلى أن النمو السكاني يحقق وفورات الحجم الكبير في الانتاج .و لكن في رأي الباحث أن العلاقة بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي تتحدد من خلال النمو في التعليم (كما و نوعا)، فالنظام التعليمي و التدريبي الكفء المرافق للنمو السكاني يؤديان إلى تفادي الجوانب السلبية التي قد ترافق النمو السكاني مما يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، و العكس صحيح.

تأثير التعليم على المستوى الصحي·

*كلما زاد عدد الأفراد المتعلمين في المجتمع كلما زاد المستوى الصحي للقوى العاملة المتعلمة لأن الأفراد المتعلمين يكونون أكثر حرصا على صحتهم من خلال المتابعة الصحية المستمرة و الاستعمال المناسب للأدوية واتباع الحمية المناسبة ، و من ثم فإن زيادة العمر المتوقع للقوى العاملة المتعلمة يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل و زيادة النمو الاقتصادي.

*يؤثر التعليم إيجابيا على التنويع من فرص التوظيف، و تنويع البنية المهنية و خلق وظائف في القطاعات الصناعية المتحضرة ذات الإنتاجية و العوائد ا لمرتفعة خار ج القطاع الزراعي، فالزيادة في عدد الأفراد المتعلمين في المجتمع تؤدي إلى تحريك القوى العاملة المتعلمة من المهن ذات الإنتاجية و العوائد المنخفضة في القطاع الزراعي التقليدي إلى الوظائف ذات الإنتاجية و العوائد المرتفعة في القطاعات الصناعية المتحضرة مما يؤدي إلى زيادة الثروة الاقتصادية للدولة، و ذلك من خلال زيادة الدخول للقوى ذات التعليم الأكثر و الذين دخلوا في المهن الجديدة و زيادة أجور الباقين في المهن التقليدية ذات التعليم الأقل مما يؤدي في المحصلة إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

- **تأثير التعليم على البطالة·** :

إن لتوسع في التعليم يقلل من احتمالات البطالة و مدتها إلى حد ما، و نظرا لأن الأفراد المتعلمين يصعب استخدامهم و فصلهم من العمل و بما أنهم مدربون و يمتلكون مهارات في التخصصات التي تحتاجه المؤسسات فإننا نتوقع أن لا عاطلين عن العمل، كما أنه في الحالة التي يصبحون فيها عاطلين عن العمل فإن الفترة التي يقضونها بدون عمل لن تكون مساوية لتلك التي يمضيها الأفراد الذين يقل مستواهم التعليمي عنهم.

- **تأثير التعليم على الاستهلاك·** :

*التعليم يولد منافع فورية استهلاكية كالشعور بالرضى له صفة الاستمرارية مما يعتبر مصدرا لزيادة الدخل في المستقبل ، بحجة أن التعليم يوسع و يحسن من قائمة الخيارات الاستهلاكية للفرد، مما يخلق الطلب الفعال الذي يولد زيادة في الدخل القومي و يحسن مستوى المعيشة . كما يحسن من سير المؤسسات الديمقراطية و تحقيق الاستقرار السياسي الذي يهيئ المناخ الملائم للاستفادة من الاستثمار في التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي.

*يؤثر التعليم على زيادة معدل المشاركة للسكان في القوى العاملة خاصة النساء، حيث كلما زادت نسبة مشاركة النساء في التعليم و خصوصا بعد الثانوية كلما زاد ت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة، و بالتالي ارتفعت نسبة مشاركة السكان في النشاط الاقتصاد ي .كما أن التعليم يزيد من إنتاجية المرأة في سوق العمل و يزيد من الناتج القومي، و بالمقابل فإن عدم تعليمهن يزيد من تكلفة الفرص الضائعة للمجتمع " خسارة في الناتج القومي الإجمالي."

- **تأثير التعليم على إعادة توزيع الدخل و تقليل الفقر:**

إن التوسع في التعليم في المدى القصير يؤدي إلى زيادة عدد العاملين الأكثر تعليما ذوي الأجور المرتفعة وبالمقابل تقل نسبة العاملين الأقل تعليما ذوي الأجور المنخفضة، و مع استمرار التوسع في التعليم فإن الزيادة في عدد الأشخاص الأعلى تعليما في سوق العمل مع بقاء الطلب عليهم بدون تغيير (أي يخلق التعليم ندرة نسبية في العمالة غير الماهرة و فائض من العمالة الماهرة)، مما ينتج عنه انخفاض نسبي في أجورهم و ارتفاع في أجور الأشخاص الأقل تعليما، و بذلك تسهم هذه العملية في تخفيض فروق الدخل في سوق العمل، و بالتالي كلما زاد عدد المتعلمين في المجتمع اقتربت الدخول من المتوسط، و هكذا يصبح التعليم أداة للتقارب الاجتماعي والاقتصادي و إيجاد سياسة أجور عادلة، حيث تكشف التجارب العملية ل لعلاقة بين التعليم و توزيع الدخل عن ثلاثة أنماط رئيسية:

- ✓ تتجه الدول ذات المستويات المرتفعة من التعليم إلى إظهار واقع أقل من عدم المساواة في الدخل.
- ✓ كلما انعدمت المساواة في توزيع التحصيل التعليمي كان انعدام المساواة في توزيع الدخل أكثر .
- ✓ يتجه التوسع في مستويا ت التعليم الدنيا إلى خفض التفاوت في الدخول و الحد من عدم المساواة في الدخول .

يرجع ذلك إلى أن التعليم في المستويات الدنيا تستفيد منه الطبقات الدنيا و هم من الفقراء و الطبقات الوسطى و التي تمثل السواد الأعظم في أي مجتمع، بينما التعليم العالي يستفيد منه شريحة صغيرة من السكان من طبقة الصفوة و الأغنياء في المجتمع.

وبناءا على ما سبق يمكن أن نعرف التعليم "بأنه الأداة التي توفر المهارات و القدرات اللازمة لإحداث تغيرات في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية".

2. 3. العلاقة التكاملية بين التعليم و مصادر النمو الاقتصادي

أكدت نظرية رأس المال البشري على وجود علاقة تكامل بين التعليم ومصادر النمو الاقتصادي الاخرى تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وعلى الدول النامية مراعاتها للاسراع في النمو الاقتصادي و هي كالتالي (جميلة، 1975-2003))

العلاقة التكاملية بين التعليم و رأس المال المادي

أكد كل من شولتز 1963 ، ماكلوب 1982،Todaro 1994 على أهمية العلاقة التكاملية بين التعليم و رأس المال المادي في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث أن الدول التي تتوسع في فرص الاستثمار عن طريق تخصيص جزء كبير من استثماراتها في رأس المال المادي و رأس المال البشري كالتعليم و الصحة و التدريب ستصل إلى زيادة القدرة الإنتاجية بسرعة أكبر، و بالتالي تحقق نموا اقتصاديا أسرع من الدول التي تقتصر على الاستثمار في رأس المال المادي فقط.

ونظرا لكون الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموا ل، فإنها لا تستطيع القيام بعملية استثمار في رأس المال البشري و المادي معا .و لذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو الاستثمار الذي يعظم ا لنمو الاقتصادي في الدول النامية، هل هو الاستثمار في رأس المال المادي (الآلات و المعدات) أو الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم و التدريب) ؟ تجيب عن هذا السؤال نظرية رأس المال البشر ي، حيث تؤكد على ضرورة تفضيل الاستثمار في رأس المال البشري عن المادي في الدول النامية، باعتبار أن الاستثمار في التعليم شكل من أشكال الاستثمار الجيد الذي يولد عوائد متزايدة و تأثيرات خارجية إيجابية إضافية، و باعتبار المخزون التعليمي كالمخزون الاستراتيجي من السلع الرأسمالية يمكن أن يلجأ إليه الاقتصاد الوطني لإنجاز نشاطاته، كما يعتبر المخزون التعليمي مفتاحا للنمو الاقتصادي و التنمية و زيادة المقدرة التنافسية للأفراد و الشركات و الدول .و هو السبب الأساسي في الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية، كما أثبتت دراسة قام بها خبير اقتصاديات التعليم في البنك الدولي جورج سكاروبو س1985 أن معدل العائد من الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم) في الدول النامية ذات معدل دخل الفرد المنخفض (أقل من 1000 دولا ر) أكبر من معدل العائد من الاستثمار في رأس المال المادي بالقطاعات الإنتاجية و العكس صحيح في الدول المتقدمة، قد يرجع السبب في انخفاض العائد من رأس المال المادي في الدول النامية إلى عدم وجود بنية اقتصادية و اجتماعية و نظام تعليمي و تدريبي متطورة مساعدة ، بينما العائد من الاستثمار في رأس المال البشري في الدول النامية أعلى من الدول المتقدمة، يرجع ذلك إلى حاجات الدول النامية إلى القوى العاملة المتعلمة من المهنيين الفنيين و المتخصصين و القيادات الإدارية العليا، بينما الدول المتقدمة تعاني من ظاهرتين التعليم الفائض و البطالة بين المتعلمين و هاتين الظاهرتين تؤديان إلى انخفاض العائد من رأس المال البشري. (العربي، 2009)

و يرى أنصار نظرية رأس المال البشري أن الاستثمار في رأس المال البشري أفضل من رأس المال المادي للاعتبارات التالية :

-أن رأس المال البشري لا يفقد قيمته خلال فترة استعماله كما هو في رأس المال الماد ي، لما يولد من تأثيرات خارجية إيجابية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و المتوازنة.

-كم أن الاستثمار في رأس المال البشري يحقق مرونة عالية في الحركة بين الأقاليم و المهن و المجالات الاقتصادية لا يتوفر ذلك للاستثمار في رأس المال المادي.

-بالإضافة إلى أن الاستثمار في التعليم و التدريب أو الصحة تحقق منافع وعوائد إيجابية متزايدة في المستقبل أكبر من الاستثمار في رأس المال المادي.

و لقد ظهرت عدة آراء في التنمية الاقتصادية للدول النامية تؤكد أهمية إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم أهمها:

-"جون كينيت جالبر ت" :يرى بأن أول استثمار في أي خطة للتنمية الاقتصادية تبدأ من الصفر في بلد جديد هو التعليم العام، حيث يرى أن المدارس تأتي قبل المصانع و الكتب قبل الآلات.

-أما" موريس بيرون" يقترح الاهتمام أولا بالاستثمارات البشرية خلال المرحلة الأولى من مراحل التنمية ، ثم تصبح الاستثمارات البشرية و المادية على قدم المساواة في الأهمية خلال المرحلة الثانية، و بعد ذلك تتقدم الاستثمارات المادية.

-يؤكد" آرثر لويس "و "ماكس فيليكان "على أولوية تنمية الموارد البشرية و لاسيما التعليم. و عليه فإن من الضروري أن تعطى الأولوية للاستثمار في التعليم في خطط التنمية، فالتوسع في الاستثمارات المادية التي لا يسبقها استثمار في التعليم و لا يسير في نفس الوقت مع نظام تعليمي كفء، قادر على توفير العمالة الماهرة بالكميات و التخصصات اللازمة لتشغيل الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال و مشاريع التنمية تؤدي إلى إضعاف كفاءة رأس المال المادي، و بالتالي إضعاف نمو إنتاجية العمل و الناتج المحلي الإجمالي.

- **العلاقة التكاملية بين التعليم و القوى العاملة**

فالتعليم يحسن من نوعية القوى العاملة و يزيد من قدرتها الإنتاجية، و بالتالي كلما زاد المخزون التعليمي للقوى العاملة في دولة ما كلما زادت إنتاجيته الاقتصادية وزاد معدل النمو الاقتصادي، و يرجع ذلك إلى أن التعليم يعمل على تفادي الجوانب السلبية التي ترافق النمو السكاني مثل ارتفاع معدل البطالة و تدني إنتاجية العامل. (خالد، (1990-2015))

- **التكامل بين التعليم و التقدم التكنولوجي**

إن كثيرا من الدراسات تؤكد على أهمية العلاقة التكاملية بين التغير التكنولوجي (المبتكرات العلمية) والتعليم في تعزيز النمو الاقتصادي أمثال شولتز(1985) إيشر (1996)و آخرين، فالتقدم التكنولوجي ليس شرطا كافيا لدعم النمو الاقتصاد ي، و إنما يجبأن يسبقه توسع في التعليم بمختلف مراحله و التدريب الذي يزيد من المخزون التعليمي للقوى العاملة القادرة على الاستيعاب و المحافظة على التكنولوجيا، و من ثم فإن التغيير التكنولوجي سيزيد من الطلب النسبي على القوى العاملة المتعلمة و رفع عوائد التعليم، بالمقابل فإن التعليم يخلق قوى عاملة متعلمة قادرة على التكيف مع التغيير التكنولوجي و تبني تكنولوجية جديدة مما يعزز الانتاجية و النمو الاقتصادي لهذه الدول، ففي دراسة للبنك الدولي عام 1991 أكدت "أن زيادة نسبة تعليم المزارعين يؤدي إلى زيادة ".إمكانية الأخذ بالمستجدات التكنولوجية الزراعية الحديثة بنسبة45 %

كما أن الشواهد على مستوى الاقتصاد الكلي تؤكد أن الفوارق في معدل النمو الاقتصادي و الأخذ بالتكنولوجيا فيما بين الدول، تعو د إلى حد كبير للفوارق في التعليم، و بالتالي فإن التقدم التكنولوجي يعمل على زيادة عوائد رأس المال البشري و المادي مما يعزز النمو الاقتصادي.

3. الخلاصة [Traditional Arabic , Bold, 14,Right]

لقد أثبتت الأبحاث المتعددة أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمار للموارد البشرية إلى جانب كونه يمثل خدمة استهلاكية، كما أن جميع نظريات الفكر الاقتصادي أجمعت على أن التعليم يمثل عاملا مهما للتنمية الاقتصادية لذلك اعترفت معظم دول العالم بأهمية التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و عملت على زيادة النفقات المخصصة في مجال التعليم في السنوات الأخيرة. حيث أصبح رأس المال البشري عاملا لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عمليات التنمية.

ولقد تطرقنا في هذا المقال إلى عرض نظري لعدة أبحاث قامت بدراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وقد استنتجنا بعض النقاط التالية:

- ✓ أن التعليم يرفع إنتاجية العامل مهما كان نوع العملية الإنتاجية خاصة إذا كانت نوعية التعليم تتماشى والتخصص
- ✓ بينت دراسات عديدة أن معدل دخل الفرد المتعلم أعلى من معدل دخل الفرد غير المتعلم.
- ✓ أن معدل النمو الاقتصادي في الدول ذات الأفراد الأكثر تعليما أكبر من معدل النمو الاقتصادي للدول الاقل تعليما.
- ✓ يعتبر التعليم من خلال أنشطة البحث و التطوير المغذي الرئيسي للإختراعات التكنولوجية التي لها الأثر الكبير على كل الجوانب الاقتصادية بما فيها النمو الاقتصادي.

كما تتوقف كل هذه النتائج على نوعية التعليم، إذ ترتبط درجة استجابة الدوائر الاقتصادية بمستوى نوعية و جودة التعليم، فلا يمكن المساواة مثلا بين عشر سنوات من التعليم في بلد متطور بعشر سنوات من التعليم في بلد متخلف من حيث النوعية و الجودة و بالتالي الأثر على الاقتصاد.

المراجع العربية

http://www.uluminsania.net/a151.htm. (بلا تاريخ).

بغداوي جميلة (أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي في الجزائر –دراسة قياسية 1975-2003)ص32. (بلا تاريخ).

تقرير المعرفة العربي لعام 2009 ، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤسسة فهد بن راشد المكتوم، دار الغرير للطباعة، الإمارات العربية، دبي. (بلا تاريخ).

د.عبد لله زاهي الرشدان،. (2009). *في اقتصاديات التعليم*. ، ، ط 3 ،الأردن،: دار وائل.

بغداوي جميلة. (1975-2003)). (أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي في الجزائر –دراسة قياسية. ص32.

تقرير المعرفة العربي. (2009). ، *نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي* . مؤسسة فهد بن راشد المكتوم، دار الغرير للطباعة، الإمارات العربية، دبي.

جمال سعيد محمد علي الزعيمي. (بلا تاريخ). " الاستثمار في التعليم الحكومي و أثره على النمو الاقتصادي في اليمن.

د عبد لله زاهي الرشدان،. (2000). في اقتصاديات التعليم. *دار وائل، ط 3 ،الأردن*، ، ص 93.

د. عبد الله ا زهي. الرشدان، ص 93. (بلا تاريخ).

د.ثامرعلى النويران .د حمودي حميدي بني خالد. ((1990-2015)). -أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأردن –دراسة قياسية . *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة* - .

منذر عبد السلام. (1974). *(-راسات في اقتصاديات التربية)* . بيروت لبنان: دار الطليعة –.